Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٤ – الترمذى المتوفى ٢٧٩ هـ – ٨٩٢م .

٥ – النسائى المتوفى ٣٠٣ هـ – ٩١٥م .

٦ – ابن ماجه المتوفى ٢٧٣ هـ – ٨٨٦م .

وتسمى كتبهم باختصار الكتب الستة أو الستة الصحاح ، ولها مقام من التقديس ، وهى تتلو فى المرتبة القرآن وهو كلام الله .

ويحظى كتابا البخارى ومسلم على وجه خاص بتقدير عظيم ويسميان الصحيحين ، وهما لايشتملان إلا على الأحاديث المتفق على صحتها .

على أن شروط البخارى للصحة ليست هى الشروط التى رآها مسلم[1] (انظر Goldziher ، المصدر المذكور ، جـ ٢ ، ص ٢٤٧) .

هذا إلى أن البخارى يزيد فى الغالب على عناوين أبوابه تعليقات مستفيضة لانجدها فى صحيح مسلم ، وإن كان كلاهما يتقصى الأحاديث حيثما كانت متبعين شتى الطرق ، وكلاهما يشتمل ، لا على الأحاديث المتعلقة بالفقه والحلال والحرام وحدها ، بل على كثير من الأحاديث التاريخية والخلقية وأحاديث تتناول العقائد (انظر Goldziher المصدر المذكور ، جـ ٢ ، ص ٢٣٤ – ٢٤٨)

(١) كلا ، بل شروطهما واحدة ، هى شروط صحة الحديث المعروفة ، إلا فى فرق واحد . هو أن البخارى يشترط أن يثبت أن راوى الحديث لقى شيخه الذى يروى عنه . إذا قال فى حديثه « عن فلان » فإذا ثبت عنه أنه لقيه بأن قال « حدثنا فلان » أو بأى طريق آخر من طرق ثبوت ذلك كان الحديث على شرطه ، فهو أولى أن يكون على شرط مسلم . لأن مسلما يكتفى كما يكتفى أكثر أئمة الحديث بأن الشيخ والراوى عنه كانا فى عصر واحد ، وإن لم يثبت لقاء التلميذ للشيخ ثبوتا صريحا . وليس معنى هذا أن مسلما ومن وافقه يقبلون رواية منقطعة لم يسمعها الراوى من شيخه ، فإن هذه تكون رواية ضعيفة باتفاقهم ، وهى الحديث المنقطع ، إنما معناه ان هؤلاء يرون ان الراوى الثقة ، وأول شرط فى توثيقه أنه لايكذب ، هذا الراوى إذا روى عن شيخ فإنه لايروى عنه إلا ماسمعه منه أو أحده عنه بأى طريق من طرق التلقى . إذ لو كان يروى مالم يأخذه عن شيخه كان إما كاذبا ، وتكاذب ليس بثقة ، وإما مدلسا . والمدلس هو الذى يروى عن شيخ معاصر له شيئا لم يسمعه منه بل سمعه عن غيره عنه . ولكنه يرويه بصيغة « عن » أو شبهها . والمدلسون معروفون غم ، فلايقبلون من احاديثهم إلا ماصرحوا فيه بأنهم سمعوه ، وذلك احترازاً من تدليسهم ، وامّا مايرويه المدلس بصيغة توهم عدم السماع فإن أكثر المحدثين على عدم قبوله ، ومنهم مسلم نفسه أحمد محمد شاكر